

المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في ظل قانون رقم 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية ومواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي

Criminal Liability for Commercial Companies under Law No. 18-07 Related to Protecting Personal Data and Confronting the Challenges of Artificial Intelligence

صنور فاطمة الزهرة *

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

sennour.droit@gmail.com

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbès, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2025/04/23 - تاريخ القبول: 2025/05/05 - تاريخ النشر: 2025/09/22

الملخص: الحق في الحياة الخاصة يُعد من الحقوق الدستورية الأساسية التي تحترم الشخص في إطار إنسانيته، وهو محمي دستورياً وقانونياً في الدول. ومع انتشار الشركات التجارية واستخدام الأفراد للإعلام والإنترنت، أصبح التعدي على الخصوصية أكثر شيوعاً. يعود ذلك إلى تدفق المعلومات عبر الإنترنت بين الأفراد والشركات، دون مراعاة الحدود الجغرافية أو السياسية. فمن الضروري تدخل التشريعات لتنظيم كيفية معالجة الشركات للبيانات الشخصية. هذا التدخل يجب أن يتجاوز مجرد وضع قواعد تنظيمية ليشمل إقرار مسؤولية جزائية للشركات التي تنتهك قواعد التعامل مع البيانات الشخصية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجزائية، الشركات التجارية، معالجة المعطيات الشخصية، الحقوق الدستورية.

Abstract: The right to privacy is one of the basic constitutional rights that respects a person's humanity and is constitutionally and legally protected in countries. With the proliferation of commercial companies and individuals' use of media and the Internet, invasions of privacy have become more common. This is due to the online flow of information between individuals and companies, without regard to geographical or political boundaries.

Legislation is needed to regulate how companies process personal data. This intervention should go beyond mere regulation to include establishing penal liability for companies that violate the rules for handling personal data.

Keywords: criminal liability, commercial companies, processing of personal data, constitutional rights.

مقدمة:

الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الدستورية الملازمة للشخص الطبيعي بصفته الإنسانية كأصل عام، وهو أساس بنيان كل مجتمع سليم، ويعد من الحقوق السابقة على وجود الدولة ذاتها، لذلك حظيت الحياة الخاصة للأفراد بحماية دستورية وقانونية كبيرة في كل دول العالم، وقد شهدت السنوات الأخيرة استجابة تشريعية على مستويات مختلفة لدواعي هذه الحماية، وسأيرها القضاء بتجاوب ملحوظ مؤيدا الفقه لما للحياة الخاصة للأفراد من أهمية قصوى على كيان الفرد والمجتمع معاً.

يمكن تعريف الحياة الخاصة بأنها حق الشخص في أن يحترم الغير كل ما يعد من خصوصياته مادية كانت أو معنوية أو تعلقت بحرياته، على أن يتحدد ذلك بمعيار الشخص المادي، وفقاً للعادات والتقاليد والنظام القانوني القائم في المجتمع ومبادئ الشريعة الإسلامية¹.

يعد الانتشار الكبير للشركات التجارية وكثرة لجوء الأفراد لممارسة نشاطهم في إطارها، من خلال استخدام وسائل الإعلام والإنترنت والحسابات الآلية، سبباً مباشراً في الاعتداء على الحياة الخاصة، وخاصة أن الفرد لم يدرك تدفق المعلومات والاتصالات مع هذه الشركات عبر الحدود دون أي اعتبار الحدود جغرافية أو سياسية.

فهو يعطي معلومات لشركات تجارية مختلفة قد تكون داخلية أو خارجية، وربما شركات ليس لها مكان معروف، وهو ما يثير مخاطر إساءة استخدام هذه البيانات خاصة في دول لا تتوفر فيها مستويات مكان معروف، وهو ما يثير مخاطر إساءة استخدام هذه البيانات خاصة في دول لا تتوفر فيها مستويات الحماية القانونية للبيانات الشخصية، مما يجعلها تشكل خطراً جسيماً على سمعة وشرف الأشخاص وانتهاكاً صارخاً لأسرار الأفراد وحياتهم الداخلية.

إن التعدي على الحق في الخصوصية من طرف الشركات التجارية (الشخص المعنوي) هو انتهاك للحياة الخاصة لشخص ما، المتمثلة في حرمة مسكنه وسريته مراسلاته على اختلاف أنواعها سواء كانت عادية أو إلكترونية، وعدم استراق مكالماته أو التصنت عليها، ويتمتع كل شخص بالحق في سريته معلوماته الشخصية ومراسلاته واتصالاته، فضلاً عن احترام عزلته أو خلوته الشخصية، بما في ذلك خصوصية مسكنه وحياته الأسرية أو العائلية، واحترام العناصر الشخصية الأخرى المميزة للشخص كاسمه وصورته².

¹ - عفاف خديري الحماية الجنائية للمعطيات الرقمية، دكتوراه علوم في القانون الجنائي، جامعة تبسة 2017/2018، ص55.

² - يونس صلاح الذين على المسؤولية المدنية الناجمة عن التعدي على الحق في الخصوصية في القانون الانجليزي، بحث منشور كلية القانون والعلاقات الدولية، جامعة جيهان الخاصة، العراق، دون سنة نشر، ص5.

تحديات الذكاء الاصطناعي

أظهر الواقع العملي وجوب التدخل التشريعي لتنظيم أنشطة معالجة البيانات المتصلة بالشخص من طرف الشركات التجارية، وهذا التنظيم لا يكون مجرد إقرار قواعد ذات محتوى تنظيمي، بل يجب أن يمتد إلى إقرار قواعد تتصل بالمسؤولية الجزائية للشركات عن أنشطة مخالفة قواعد التعامل مع البيانات الشخصية، ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية: ما هو مفهوم الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالمسؤولية الجزائية؟

كيف نظم المشرع الجزائري المسؤولية الجزائية للشركات التجارية عن الجرائم المرتبطة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؟ وما مدى كفايتها للحد من الخطورة الإجرامية لهذه الشركات التجارية؟

أكد المشرع الجزائري صراحة في قانون حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في المادة 70 منه على أنه: "يعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون العقوبات"³.

يتضح من خلال هذه المادة أن المشرع الجزائري يتابع الشركات التجارية كأشخاص معنوية عن جميع الجرائم المرتكبة من طرفها والتي تتعلق بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الواردة في القانون رقم 18-07، وتكون هذه المتابعة وفق القواعد المنصوص عليها في قانون العقوبات.

1- تحديات تطبيق المسؤولية الجزائية في سياق الذكاء الاصطناعي

يهدف هذا المبحث إلى استكشاف التحديات التي تنشأ عند محاولة تحديد المسؤولية الجزائية في حالات تورط أنظمة الذكاء الاصطناعي في أفعال قد تعتبر جرائم، وقبل التطرق إلى كل هذا لابد أولاً من تسليط الضوء على مفهوم الذكاء الاصطناعي.

1.1- مفهوم الذكاء الاصطناعي

يعد مصطلح الذكاء الاصطناعي واحداً من المفاهيم الحديثة والتي تلقى اهتماماً كبيراً في العالم بأسره، وعليه فقد جاء هذا المطلب ليتناول تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه الأساسية.

1.1.1- تعريف الذكاء الاصطناعي

تتباين التعريفات الخاصة بمصطلح الذكاء الاصطناعي بين تقنية وقانونية:

³- قانون رقم 18-07 مؤرخ في 10 يونيو سنة 2018، متعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر. عدد

1.1.1.1- التعريفات التقنية للذكاء الاصطناعي:

- الذكاء الاصطناعي (AI): هو مجال علوم الكمبيوتر المخصص لحل المشكلات المعرفية المرتبطة عادة بالذكاء البشري، مثل التعلم والإبداع والتعرف على الصور، تجمع المؤسسات الحديثة كميات كبيرة من البيانات من مصادر متنوعة مثل أجهزة الاستشعار الذكية والمحتوى الذي ينشئه الإنسان وأدوات المراقبة وسجلات النظام والهدف من الذكاء الاصطناعي هو إنشاء أنظمة ذاتية التعلم تستخلص المعاني من البيانات، الأمر الذي يمكن للذكاء الاصطناعي من تطبيق تلك المعرفة لحل المشكلات الجديدة بطرق تشبه الإنسان، فعلى سبيل المثال يمكن لتقنية الذكاء الاصطناعي الاستجابة بشكل هادف للمحادثات البشرية وإنشاء صور ونصوص أصلية، واتخاذ القرارات بناء على مدخلات البيانات في الوقت الفعلي، حيث يمكن لمؤسستك دمج إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطبيقاتك لتحسين عمليات الأعمال لديك وتحسين تجارب العملاء وتسريع الابتكار.⁴

هذا التعريف يركز على الجانب العلمي والتطبيقي للذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى أنه فرع من علوم الحاسوب، كما يسلط الضوء على قدرة الذكاء الاصطناعي على محاكاة العمليات المعرفية البشرية، مع التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية التعلم الإبداع، والتعرف على الصور

- لقد أصبح الذكاء الاصطناعي مصطلحاً شاملاً للتطبيقات التي تؤدي مهاماً معقدة كانت تتطلب في الماضي إدخالات بشرية مثل التواصل مع العملاء عبر الإنترنت، ويستخدم غالباً هذا المصطلح بالتبادل مع مجالاته الفرعية، والتي تشمل التعلم الآلي (ML) والتعلم العميق.⁵

ومع ذلك، هناك اختلافات فعلى سبيل المثال يركز التعلم الآلي على إنشاء أنظمة تتعلم أو تحسن من أدائها استناداً إلى البيانات التي تستهلكها، ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من أن كل سبل التعلم الآلي ما هي إلا ذكاء اصطناعي، فإنه ليس كل ذكاء اصطناعي يعد تعلماً آلياً.⁶

وللحصول على القيمة الكاملة من الذكاء الاصطناعي، تقوم العديد من الشركات باستثمارات كبيرة في فرق علوم البيانات، حيث يجمع علم البيانات بين الإحصاءات وعلوم الكمبيوتر والمعرفة بالأعمال لاستخلاص القيمة من مصادر البيانات المختلفة.⁷

⁴ - Amazon Web Services (n.d) . <https://aws.amazon.com/ar/what-is/artificial-intelligence/> ما هو الذكاء الاصطناعي .

⁵ - بلعل بننت نبي ياسمين عمروش الحسين، الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات القانونية 1155، 1156 والاقتصادية، جامعة المسيلة، المجلد 05، العدد 01 2022، ص 1155:1156.

⁶ - المرجع نفسه، ص 1157.

⁷ - George Chapouthier, Frédéric Kaplan, l'homme, l'animal et la machine, Biblis, Paris, 2013, p.42-348.

المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في ظل قانون رقم 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية ومواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي

إن هذا التعريف يضيف عنصرا مهما وهو القدرة على التحسين الذاتي المستمر بناء على البيانات المجمعة، هذا يشير ضمنا إلى مفهوم التعلم الآلي كجزء أساسي من الذكاء الاصطناعي.

المجمعة، هذا يشير ضمنا إلى مفهوم التعلم الآلي كجزء أساسي من الذكاء الاصطناعي.

2.1.1.1- خصائص الذكاء الاصطناعي:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج جملة من الخصائص التي تميز الذكاء الاصطناعي والتي نقسم إلى عنصرين:

- الخصائص الأساسية للذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي يتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية التي تميزه عن الأنظمة التقليدية⁸:

القدرة على التعلم والتكيف يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على التعلم من البيانات والتجارب السابقة، وتحسين أدائه بمرور الوقت دون الحاجة إلى برمجة صريحة.

-معالجة اللغات الطبيعية : يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي فهم وتحليل وإنتاج اللغة البشرية، مما يسمح بالتفاعل الطبيعي بين الإنسان والآلة.

الرؤية الحاسوبية: القدرة على تحليل وفهم الصور والفيديوهات، مما يمكن الأنظمة من التعرف على الأشياء والوجوه وتفسير المشاهد المرئية.

الاستدلال والتخطيط يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي استخلاص استنتاجات منطقية من المعلومات المتاحة ووضع خطط لتحقيق أهداف محددة

-الخصائص المتقدمة والتطبيقية للذكاء الاصطناعي:

إضافة إلى الخصائص الأساسية، يتميز الذكاء الاصطناعي بخصائص متقدمة تجعله قابلا للتطبيق في مجالات متنوعة⁹:

⁸ - Jean François Dortier, le dictionnaire des sciences humaines, Delta, France, 2004, pp 367- 368.

⁹ - هشام عمر خوجلي، سعيد مكيد، المستقبل المدمج للأتمتة والذكاء الاصطناعي - دراسة بعض ميزات التأثير الاجتماعي والأخلاقي طويل المدى-، مجلة التكنولوجيا في المجتمع، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، المجلد 72، 2023، ص102.

- التعامل مع البيانات الضخمة: قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة وكفاءة تفوق القدرات البشرية.
- الأتمتة الذكية: القدرة على أتمتة المهام المعقدة التي كانت تتطلب تدخلا بشريا في السابق، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية في مختلف القطاعات.
- التكيف مع الظروف المتغيرة: يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي التكيف مع البيئات والظروف المتغيرة، واتخاذ قرارات مستقلة بناء على المعطيات الجديدة.

2.1.1- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشركات التجارية

تعددت تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتعدد المجالات واختلافها، وقد شهدت تزايدا رهيبا ومستمرًا، ويمكن تقسيم استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال الشركات التجارية إلى عنصرين أساسيين:

1.2.1.1- استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال الإدارة:

يمكن تلخيص استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال الإدارة في عنصرين رئيسيين:

- تحسين العمليات الداخلية وزيادة الكفاءة التشغيلية:

- أتمتة المهام الروتينية: يساعد الذكاء الاصطناعي في أتمتة العمليات المعقدة التي كانت تتطلب تدخلا بشريا في السابق¹⁰.
- إدارة البيانات وتحليلها: يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل كميات كبيرة من البيانات وتقديم رؤى قيمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية¹¹.
- إدارة المخزون والتنبؤ بالطلب: تستخدم الشركات نماذج التعلم الآلي لتحليل البيانات التاريخية للمبيعات والاتجاهات الموسمية، مما يؤدي إلى تنبؤات أكثر دقة للطلب وتحسين إدارة المخزون¹².

¹⁰ - محمد علي، دور الذكاء الاصطناعي في تحويل عمليات الأعمال، مجلة التكنولوجيا والابتكار، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلد 15، العدد 3، 2023، ص 45.

¹¹ - حمد محمود، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة ودعم القرار، المجلة العربية للعلوم والمعلوماتية، جامعة الامام محمد بن سعيد الإسلامية، المملكة العربية السعودية، المجلد 8 العدد 2، 2022، ص 78.

¹² - سمير الحسيني، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة سلاسل التوريد دراسة حالة لشركات التجزئة، المجلة العربية للإدارة، الجامعة العربية، فلسطين، المجلد 43، العدد 1، 2023، ص 112.

المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في ظل قانون رقم 18-07 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية ومواجهة

تحديات الذكاء الاصطناعي

- تعزيز تجربة العملاء وتحسين عمليات الموارد البشرية

- تحسين خدمة العملاء: استخدام روبوتات الدردشة والمساعدات الافتراضيين لتوفير دعم للعملاء على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع¹³.

- تخصيص تجربة العملاء: تحليل بيانات العملاء لتقديم توصيات منتجات تتوافق مع الأذواق الفردية وتحسين تجربة التسوق.¹⁴

- تحسين عمليات التوظيف استخدام الذكاء الاصطناعي في فرز السير الذاتية وتحديد المرشحين المناسبين للوظائف، مما يوفر وقت مدراء التوظيف.¹⁵

- تقييم أداء الموظفين استخدام الذكاء الاصطناعي في تتبع وتقييم حضور الموظفين وأدائهم، وتقديم تقارير دقيقة في الوقت المناسب.¹⁶

من خلال هذه الاستخدامات، يساعد الذكاء الاصطناعي الشركات على تحسين عملياتها الداخلية، وزيادة كفاءتها التشغيلية، وتعزيز تجربة العملاء، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمؤسسة وزيادة قدرتها التنافسية في السوق.

2.2.1.1 - تأثير الذكاء الاصطناعي على العمليات التجارية

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات التي غيرت وجه العالم التجاري في العصر الحديث، لذلك فإن فهم الآثار الإيجابية والسلبية للذكاء الاصطناعي على العمليات التجارية أمر بالغ الأهمية للشركات التي تسعى للاستفادة من هذه التقنية مع تجنب مخاطرها المحتملة.

- الأثر الإيجابي للذكاء الاصطناعي على العمليات التجارية:

يحدث الذكاء الاصطناعي تأثيراً إيجابياً عميقاً على العمليات التجارية، حيث يعمل على تحسين الكفاءة والإنتاجية من خلال أتمتة المهام الروتينية والمعقدة، مما يقلل الأخطاء البشرية ويزيد الإنتاجية. كما

¹³ - ليلي عبد الرحمن، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العملاء: دراسة تحليلية لتطبيقات روبوتات الدردشة في قطاع الخدمات"، مجلة الاقتصاد والأعمال العربية، جامعة نايف المملكة العربية السعودية، المجلد 7، العدد 4، 2022، ص 89

¹⁴ - عبد العزيز الشمسان، كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين تجربة العملاء، LinkedIn، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 09-08-2024، على الساعة: 15:15 <https://ae.linkedin.com/pulse/> كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين تجربة العملاء abdulaziz-alshamsan .

¹⁵ - نورا السعيد، "دور الذكاء الاصطناعي في تطوير عمليات التوظيف دراسة تحليلية لتقنيات فرز السير الذاتية"، المجلة العربية الإدارة 13 الموارد البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلد 5 العدد 2، 2023، ص 67.

¹⁶ - نورا السعيد، المرجع السابق، ص 67.

يعزز تجربة العملاء عبر تقديم خدمات مخصصة وتحسين التفاعل معهم، ويدعم صنع القرار من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، كما يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة سلسلة التوريد والتنبؤ بالطلب، ويعزز الابتكار وتطوير المنتجات استجابة لاحتياجات السوق المتغيرة. علاوة على ذلك، يحسن إدارة المخاطر ويعزز الأمن السيبراني، ويمكن التسويق المستهدف بدقة أكبر، يساعد في الصيانة التنبؤية لتقليل وقت التعطل وتكاليف الصيانة، ويدعم جهود الاستدامة البيئية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، وأخيراً يعزز التعاون والتواصل الداخلي في المؤسسات، مما يخلق بيئة عمل أكثر كفاءة وإنتاجية. هذه التحسينات المتعددة تمكن الشركات من البقاء تنافسية وتلبي احتياجات عملائها بشكل أفضل في العصر الرقمي.¹⁷

- الأثر السلبي للذكاء الاصطناعي على العمليات التجارية:

رغم الفوائد العديدة للذكاء الاصطناعي، إلا أنه يحمل معه بعض الآثار السلبية المحتملة على العمليات التجارية، فقد يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف التقليدية، مما يخلق تحديات اجتماعية واقتصادية تتطلب إعادة تأهيل القوى العاملة. كما أن تكاليف تنفيذ وصيانة أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تكون مرتفعة، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتثير عملية جمع وتحليل كميات كبيرة من بيانات العملاء مخاوف بشأن الخصوصية وأمن البيانات، كما قد يؤدي الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي إلى ضعف في المهارات البشرية الأساسية وزيادة الضعف أمام الأعطال التقنية، إضافة إلى أن قرارات الذكاء الاصطناعي خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتثير عملية جمع وتحليل كميات كبيرة من بيانات العملاء مخاوف بشأن الخصوصية وأمن البيانات، كما قد يؤدي الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي إلى ضعف في المهارات البشرية الأساسية وزيادة الضعف أمام الأعطال التقنية، إضافة إلى أن قرارات الذكاء الاصطناعي قد تتأثر بالتحيزات الموجودة في البيانات التدريبية، مما قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة أو غير دقيقة، ناهيك عن إمكانية مواجهة الشركات لتحديات في ضمان الشفافية والمساءلة في عمليات صنع القرار المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤثر على ثقة العملاء والموظفين، فضلاً عن الأثمان الباهظة التي تفرض على الشركات التجارية مقابل اشتراكها للاستفادة من خدمات الذكاء الاصطناعي، وأخيراً قد تنشأ مخاوف أخلاقية وقانونية جديدة تتطلب تطوير أطر تنظيمية جديدة لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال.¹⁸

¹⁷ - محمد الصادق، تأثير الذكاء الاصطناعي على العمليات التجارية: دراسة تحليلية شاملة، المجلة العربية للإدارة والاقتصاد الرقمي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلد 5، العدد 2، 2023، ص 78-95.

¹⁸ - سارة المنصوري، التحديات الأخلاقية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال: دراسة تحليلية نقدية، المجلة العربية للأخلاقيات الأعمال والتكنولوجيا، المجلد 4، العدد 3، 2023، ص 112-130.

2.1- إشكالات تطبيق المسؤولية الجزائية في سياق الذكاء الاصطناعي

يثير تطبيق المسؤولية الجزائية في سياق الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأخلاقية غير مسبوقة، تتجاوز الأطر التقليدية للقانون الجنائي، هذه الإشكالات تنبع من الطبيعة الفريدة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، والتي تتميز بقدرتها على التعلم الذاتي واتخاذ القرارات المستقلة، مما يستدعي إعادة النظر في مفاهيم الإرادة والقصد الجنائي والعلاقة السببية.

1.2.1- إشكالات مرتبطة بأركان الجريمة

تتلخص إشكالات تطبيق المسؤولية الجزائية في سياق الذكاء الاصطناعي المرتبطة بأركان الجريمة فيما يلي:

1.1.2.1- صعوبة تحديد الركن المعنوي في جرائم الذكاء الاصطناعي:

تشكل صعوبة تحديد الركن المعنوي في جرائم الذكاء الاصطناعي تحدياً كبيراً للنظم القانونية التقليدية، حيث تتجلى هذه الصعوبة في عدة جوانب متداخلة، فغياب الإرادة والقصد الجنائي التقليدي لدى أنظمة الذكاء الاصطناعي، إلى جانب قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة دون تدخل بشري مباشر، يجعل من الصعب تطبيق مفاهيم المسؤولية الجنائية المعهودة، كما أن تعقيد الخوارزميات وصعوبة فهم عملية صنع القرار في أنظمة التعلم الآلي العميق يزيد من تعقيد المسألة، يضاف إلى ذلك تعدد الأطراف المشاركة في تطوير وتشغيل هذه الأنظمة، مما يصعب تحديد المسؤول الجنائي بدقة، علاوة على ذلك فإن قدرة بعض القرار في أنظمة التعلم الآلي العميق يزيد من تعقيد المسألة¹⁹، يضاف إلى ذلك تعدد الأطراف المشاركة في تطوير وتشغيل هذه الأنظمة، مما يصعب تحديد المسؤول الجنائي بدقة، علاوة على ذلك فإن قدرة بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي على التعلم والتطور الذاتي قد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة، مما يزيد من تعقيد تحديد المسؤولية، هذه العوامل مجتمعة تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير أطر قانونية جديدة تتكيف مع طبيعة الذكاء الاصطناعي وتحدياته الفريدة، لضمان تحديد المسؤولية الجنائية بشكل عادل وفعال في عصر التكنولوجيا المتقدمة.²⁰

¹⁹ - أحمد محمد، تحديات تحديد المسؤولية الجنائية في جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العربية للعلوم الجنائية والقانونية، جامعة الإسكندرية، المجلد 8 العدد 2، 2023، ص 45.

²⁰ - المرجع نفسه، ص 52.

2.1.2.1- إشكالية العلاقة السببية بين فعل المرتكب وضرر الذكاء الاصطناعي:

تمثل العلاقة السببية بين فعل المسير وضرر الذكاء الاصطناعي تحدياً جوهرياً في تطبيق المسؤولية الجزائية التقليدية، حيث تتجلى صعوبات متعددة في إثبات هذه العلاقة، فاستقلالية القرار التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي تجعل من الصعب ربط الضرر الناتج بتوجيهات المسير المباشرة، كما أن تداخل العوامل المؤثرة في إحداث الضرر من بيانات مدخلة وبيئة محيطية وتفاعلات مع أنظمة أخرى يزيد من تعقيد تحديد المسؤولية، يضاف إلى ذلك التعقيد التقني الذي يواجه المحاكم والخبراء القانونيين في فهم آليات عمل هذه الأنظمة وتحديد نقاط الخلل بدقة، كما أن التطور المستمر للأنظمة وتحديثاتها المتواصلة يجعل من الصعب تحديد اللحظة الدقيقة التي حدث فيها الخطأ، هذه العوامل مجتمعة تشكل تحدياً كبيراً أمام النظم القانونية التقليدية، مما يستدعي إعادة النظر في مفاهيم العلاقة السببية وتطوير أطر قانونية جديدة تتناسب مع طبيعة الذكاء الاصطناعي وخصائصه الفريدة.²¹

2.2.1- إشكالات مرتبطة بطبيعة المسؤولية الجزائية

تتلخص إشكالات تطبيق المسؤولية الجزائية في سياق الذكاء الاصطناعي المرتبطة بطبيعة المسؤولية الجزائية فيما يلي:

1.2.2.1- توسيع نطاق المسؤولية ليشمل الإشراف على أنظمة الذكاء الاصطناعي

في ضوء التحديات الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، يتعين على المنظومة القانونية تبني نهج أكثر شمولية في تحديد المسؤولية الجزائية. يمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع نطاق المسؤولية ليشمل الإشراف على أنظمة الذكاء الاصطناعي، مما يستلزم إعادة تعريف مفهوم المسؤولية في السياق التكنولوجي الحديث. فمن جهة، يمكن تطبيق مبدأ مسؤولية الإشراف،²² 20 حيث يتحمل المسؤولون عن تشغيل وإدارة الأنظمة عبء الرقابة الفعالة والمتابعة المستمرة لأداء هذه الأنظمة. ومن جهة أخرى، يمكن فرض واجب العناية القانوني على المطورين والمشغلين، مما يلزمهم باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمان الأنظمة. كما يمكن توسيع نطاق المسؤولية ليشمل المؤسسات والشركات التي تطور وتستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال تطبيق مفهوم المسؤولية المؤسسية²³. هذا النهج من شأنه أن يحفز الشركات على تبني سياسات وإجراءات أكثر صرامة في مجال الامتثال والرقابة علاوة على ذلك، يمكن فرض إجراءات للتدقيق والمراجعة الدورية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، مما يضمن امتثالها المستمر للمعايير القانونية

²¹ - فاطمة الزهرة، إشكاليات تحديد المسؤولية الجنائية في جرائم الذكاء الاصطناعي نحو إطار قانوني جديد، المجلة العربية للدراسات القانونية والقضائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلد 6، العدد 3، 2023، ص 9.

²² - المرجع نفسه، ص 99.

²³ - نفسه، ص 100.

تحديات الذكاء الاصطناعي

والأخلاقية المعمول بها. هذه الإجراءات مجتمعة من شأنها أن تشكل إطاراً قانونياً متكاملًا يوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وضمان المساءلة القانونية، مع مراعاة الطبيعة الديناميكية والمعقدة لأنظمة الذكاء الاصطناعي. وبذلك، يمكن للقانون أن يتكيف مع التحديات الجديدة التي يفرضها عصر الذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على مبادئ العدالة والمسؤولية الأساسية.²⁴

2.2.2.1- مبدأ الحيطة والعناية الواجبة في إدارة تقنيات الذكاء الاصطناعي:

يعد تطبيق مبدأ الحيطة والعناية الواجبة في إدارة تقنيات الذكاء الاصطناعي خطوة محورية نحو تأسيس إطار قانوني متكامل يضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات المتطورة، هذا المبدأ الذي يستند إلى أسس راسخة في القانون البيئي والصحي، يمكن تكييفه بفعالية ليشمل مجال الذكاء الاصطناعي، مما يوفر أساساً قوياً للتنظيم القانوني²⁵ في هذا السياق يبرز تقييم المخاطر كعنصر أساسي حيث يتعين على المطورين والمستخدمين إجراء تحليلات شاملة للمخاطر المحتملة قبل نشر أي نظام ذكاء اصطناعي مما يساهم في تعزيز الوقاية والحد من الأضرار المحتملة، كما تشكل الشفافية ركيزة أساسية في هذا الإطار، إذ يتوجب على الجهات المعنية الكشف عن آليات عمل أنظمتها وقراراتها، مما يسهل عملية المساءلة ويعزز الثقة العامة، علاوة على ذلك يعد التدريب والتأهيل المناسب للأفراد المسؤولين عن إدارة وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي عنصراً حيوياً في ضمان الاستخدام الأمثل والأمن لهذه التقنيات، وأخيراً فإن وضع آليات للاستجابة السريعة والفعالة في حالات الطوارئ أو حدوث أخطاء بعد ضرورة قصوى لتقليل الأضرار المحتملة وضمان الاستجابة الفورية لأي مشكلات قد تنشأ هذا النهج الشامل في تطبيق مبدأ الحيطة والعناية الواجبة من شأنه أن يوفر إطاراً قانونياً منواريًا يسجع الابتكار مع ضمان الحماية اللازمة للمجتمع، ويمكن أن يشكل أساساً لتطوير تشريعات وسياسات أكثر تفصيلاً في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي.²⁶

من خلال هذه الاستراتيجيات يمكن تكييف مفاهيم المسؤولية الجزائية التقليدية لتناسب مع التحديات الفريدة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، مع ضمان المساءلة والحماية القانونية في الوقت نفسه.

²⁴ - Soyer, Baris, and Andrew Tettenborn. "Artificial intelligence and civil liability do we need a new regime?" International Journal of Law and Information Technology 30, no. 4 (Winter 2022): 385.

²⁵ - سمير الحسيني تطبيق مبدأ الحيطة والعناية الواجبة في إدارة تقنيات الذكاء الاصطناعي نحو إطار قانوني متكامل، المجلة العربية للقانون والتكنولوجيا، الجامعة العربية، فلسطين، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص 88.

²⁶ - المرجع نفسه، ص 90.

2- نطاق المسؤولية الجزائرية للشركات التجارية بالنسبة للجرائم المرتبطة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

لقد حدد المشرع الجزائري الشخص المعنوي الذي يكون محل متابعة جزائية، وتم حصره في الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص، كالشركة التجارية، إذ يتم إسناد المسؤولية الجزائية إليها وعن الجرائم المتعلقة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

1.2- المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في التشريع الجزائري.

إن المسؤولية الجزائية للشركات التجارية تعني صلاحيتها لتحمل الجزاء الجنائي الذي يقرره القانون على غرار الشخص الطبيعي، عما ارتكبه أحد الأشخاص الطبيعيين الذين لهم حق التعبير عن إرادتها من جرائم لحسابها²⁷.

وفقا لاتجاه الفقه القانون الحالي، تندرج جرائم الشركات التجارية المتعلقة بمعالجة المعطيات الشخصية ضمن جرائم العمال والتي يعالجها القانون الجزائري للأعمال، والذي يركز أساسا على الجرائم التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالأعمال.

أقر المشرع الجزائري في سنة 2004 المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري في المادة 51 مكرر وهي مقتبسة عن المادة 121-2 من قانون العقوبات الفرنسي، والمضافة بموجب المادة 5 من القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات التي تنص على: "باستثناء الدولة والجماعات المحلية والأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام، يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف أجهزته أو ممثليه الشرعيين عندما ينص القانون على ذلك. إن المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي لا تمنع مساءلة الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو كشريك في نفس الأعمال".

جاء هذا التكريس تنويفا لما توصلت إليه مختلف اللجان التي سبق أن عهد إليها بإعداد مشروع تعديل قانون العقوبات منذ سنة 1997، ولما أوصت به لجنة إصلاح العدالة في تقريرها لسنة 2000²⁸

حيث نجد أن نطاق جرائم الشركات التجارية توسع إذ تم النص عليه في قانون العقوبات، إلا أنه لم يستوعب شتى القواعد التي بمقدورها تأمين الحماية اللازمة لأهداف الدولة، لذلك فقد وفر المشرع هذه

²⁷ - محمد حزيب المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن دار هومة، الجزائر، ط 2013، ص 24 .

²⁸ - قالون سميرة، المركز القانوني للمدير في شركات الأشخاص، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2010/2011 ص ص 102-

الحماية من خلال النص عليها في قوانين خاصة، من بين هذه القوانين نجد القانون رقم 18-07 والذي يتكفل بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ومن المسلم به ولا جدال في أن ممثل الشخص المعنوي أو من قام بارتكاب هذه الجرائم من العاملين لدى الشخص المعنوي يسألون جنائياً عن هذه الأفعال والجرائم، حتى ولو كانوا قد ارتكبوا هذه الأفعال لمصلحة الشخص المعنوي الذي يعملون لديه أو يمثلونه قانوناً باعتبار أن المسؤولية عن هذه الأفعال يتحملها الشخص الطبيعي الذي قام بارتكاب الجريمة أو السلوك المعاقب عليه قانوناً، وبذلك تطبق عليه العقوبات التي يقررها القانون لهذه الجريمة أو السلوك المخالف للقانون²⁹.

الجريمة المتعلقة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي هي كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبير احترازي، ولذلك فلا يعتبر أي فعل جريمة إلا إذا تم النص على ذلك في قانون العقوبات أو القوانين الخاصة وهو في هذه الحالة القانون رقم 18-07 السابق الذكر، إذ أن الأصل في الأمور الإباحة، وهذا ما رسخ في عالم القانون الجزائي مبدأ الشرعية، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

وحيثما يجرم المشرع أفعالاً معينة ويفرض عقوبة معينة على مرتكبها، فلا يتم ذلك جزافاً، وإنما سندا لمجموعة من الاعتبارات والأسس، أهمها وجود مصلحة أو حق يرتتي المشرع أنه جدير بالرعاية أو الحماية، والفعل الذي ارتكبه الجاني لا يعتبر جريمة ما لم يتطابق مع نموذجها أو بنيانها القانوني كما نص عليه المشرع.³⁰

هذه المسؤولية تتصف بصفتين رئيسيتين، أولاهما: أن مسؤولية الشخص المعنوي جزائياً لم تقرر في جميع الجرائم، بل في جرائم تم تحديدها على سبيل الحصر، وثانيهما: أن القانون الجديد لم يرد بهذه المسؤولية أن يعفي الشخص الطبيعي من مسؤوليته عن الجريمة، إنما كان غرضه إلا يتحمل الشخص الطبيعي وحده التبعات القانونية كاملة، عن قرار تم اتخاذه من قبل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين يشكلون بإرادتهم المجتمععة إرادة الشخص المعنوي.

²⁹ - جمال محمود الحموي، أحمد عبد الرحيم عودة، المسؤولية الجزائية للشركات التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 67 الأولى، 2004، ص 203.

³⁰ - أنور محمد صدقي المساعدة المسؤولية الجزائية عن الجرائم الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص 203.

أي أن القانون أراد أن يشرك كلا من الشخص المعنوي والشخص الطبيعي في تحمل المسؤولية عن الجريمة التي ارتكب لحساب الشخص المعنوي وبواسطة أجهزته أو ممثليه³¹. وهذا يعني أنها إما أن تكون:

مسؤولية جزائية مباشرة: ويقصد بها أن يتحمل الشخص المعنوي وحده كامل المسؤولية الجنائية الناتجة عن التصرفات الصادرة باسمه أي أنه يسأل جنائياً عن الأفعال التي يرتكبها شخصياً³².

حيث تستند الجريمة في المسؤولية المباشرة إلى الشخص المعنوي، فترفع عليه الدعوى ويحكم عليه بالجزاءات المقررة، ولذلك فإن الشخص المعنوي يتحمل وحده كامل المسؤولية الجنائية الناتجة عن التصرفات الصادرة باسمه، بغض النظر عن مسؤولية الشخص الطبيعي الذي يتولى إدارته أو تمثيله³³.

لقد انتهج المشرع الجزائري ما أخذ به المشرع الفرنسي أي ما جاءت به النظرية الحقيقية وهذا ما يتضح من نص المادة 51 مكرر من قانون العقوبات، إذ جعل مسؤولية الشركة التجارية كشخص معنوي خاضع للقانون الخاص مسؤولية شخصية، على أساس انتساب لها الجريمة المرتكبة من قبل أجهزتها أو ممثليها الشرعيين وبالتالي فإن خطأ العضو يعتبر خطأ الشخص المعنوي³⁴.

مسؤولية جزائية غير مباشرة: اختلف الفقه حول أساس المسؤولية الجزائية للشركة التجارية باعتبارها شخص معنوي، فمنهم من يؤسسها على أنها مفترضة، مبررين ذلك أن الفعل الذي يقع من ممثله يفترض فيه خطأ غير مباشر مرتكب من قبل الشخص المعنوي، وذلك في الإشراف والمراقبة، ومنع وقوع الفعل المجرم قانوناً، وبالتالي فمسؤولية الشركة هي غير مباشرة لأنها تسأل عن خطأ تابعه وهذا ما جاء به أنصار نظرية المجاز.

والمسؤولية غير المباشرة تكون عندما ينص القانون على أن الشخص المعنوي يسأل بالتضامن مع الشخص الطبيعي عن تنفيذ الجزاءات التي يحكم بها من غرامة ومصاريف ومصادرة وغيرها، ولا جدال في أن المسؤولية غير المباشرة أقرب إلى الأحكام العامة في قانون العقوبات ثم هي تحقق الأغراض ذاتها التي تحققها المسؤولية المباشرة³⁵.

31 - أنور محمد صدقي المساعدة، المجرع نفسه، ص ص 412-413

32 - جمال محمود الحموي، أحمد عبد الرحيم عودة المرجع السابق، ص 76.

33 - أنور محمد صدقي المساعدة، المرجع السابق، ص 398.

34 - زادي صفية، جرائم الشركات التجارية في ظل التشريع الجزائري، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 68-69.

35 - أنور محمد صدقي المساعدة المرجع السابق، من 400.

كما أن تلك الشروط تحدد الأشخاص الطبيعيين الذين يجسدون إرادة الشركة التجارية من ناحية ومن ناحية أخرى ما يتعين أن يتوفر من شروط في تصرفهم حتى يعتبر ذلك التصرف بمثابة تصرف صادر عن الشركة التجارية ذاتها.

أما المسؤولية الجزائية للشركة التجارية فهي مسؤولية ذاتية مبنية على الخطأ الحقيقي، غير مباشرة وغير متخصصة، وحتى العقوبة هي عقوبة شخصية، فالشخص الاعتباري يعامل تماما مثلما يعامل الشخص الطبيعي إذ بإمكانه أن يسأل عن أية جريمة منمفة أو تم الشروع فيها، كما يمكنه أن يكون فاعلا أو شريكا، غير أن تطبيق هذا الحكم يتطلب تحديد الشروط الواجب توافرها لمساءلة الشركة التجارية جزائياً.³⁶

لقد حدد المشرع الجزائري كغيره من التشريعات الأخرى سواء بموجب نص عام أو خاص الشروط التي يجب توافرها لقيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، لأنه لا يمكن أن يرتكب الجريمة بنفسه بحكم طبيعته بل ترتكب من قبل شخص طبيعي له حق التعبير عن إرادته أي كأنه استعار إجرام الشخص الطبيعي، ولقد حصر المشرع نطاق الجرائم التي تسأل عنها بموجب عبارة "عندما ينص القانون على ذلك وهذا ما يشير إلى أنه قد أخذ بمبدأ التخصيص، إلا أنه بعد تعديل قانون العقوبات قد وسع منها لكن مع الحفاظ على خصوصيتها".³⁷

ولكي تسأل الشركة التجارية يجب أن تكون الجرائم مرتكبة من طرف أجهزتها وممثليها الشرعيين، كما يجب أن تكون هذه الأفعال داخلة ضمن اختصاص الشركة التجارية تبعا لقانونها الأساسي أي أن الشركة لا تسأل جزائيا عن أفعالهم، إذا كانت أفعالهم غير معتدا بها ضمن السلطات المخولة لهم، وكذلك إذا كانت خارج غرض الشركة، وأن تكون هذه الأفعال مرتكبة لحسابها، ويقصد بعبارة الحسابها "أن الشركة لا تسأل إلا عن الفعال التي يتم تحقيقها لمصلحتها أو فائدتها.

إن الشركة التجارية كشخص اعتباري لا يمكنها مباشرة نشاطها الإجرامي إلا عن طريق أحد أعضائها الطبيعيين المكونين لها، أو أحد ممثليها، فهم بالنسبة إليها بمثابة الرد التي تعمل والرأس الذي يفكر، لذلك استلزم المشرع الجزائري على غرار ما فعل المشرع الفرنسي ضرورة وجود شخص طبيعي يترتب على ارتكابه السلوك الإيجابي أو الامتناع الذي تقوم به الجريمة، قيام مسؤولية الشركة التجارية جزائياً، بمعنى

³⁶ - قالون سميرة، المرجع السابق، ص 103.

³⁷ - زادي صفية، المرجع السابق، ص 89.

أن الجريمة التي يجب أن تقع من شخص طبيعي ذات صفة معينة حتى تسأل الشركة التجارية جزائياً بصفتها شخصاً اعتبارياً.

مما سبق نستنتج أن الشركة التجارية شخص معنوي خاضع للقانون الخاص، لا يمكنها مباشرة نشاطها الإجرامي بنفسها، وإنما عن طريق أشخاص طبيعيين يعبرون عن إرادتها، ولقد حدد المشرع صفة الجناة في جرائم الشركات التجارية فهي تتمثل في الشركة التجارية، وممثليها القانونيين أو أحد أجهزتها.

وهذا ما أدى بالقول إلى الإقرار بالمسائلة المزدوجة لكل من الشركة التجارية والممثل القانون أو أحد أجهزتها إذا توافرت الشروط القانونية لذلك، وفي حالة عدم توافرها لا تتحمل الشركة المسؤولية الجزائية، وبالتالي تتجرد من صفة الجاني في الجرائم المرتكبة من قبل الممثل القانون أو أحد أجهزتها حيث ينفردون وحدهم بالمسائلة الجزائية عد تكون شخصية.³⁸

2.2- الجرائم المرتبطة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

أخذت البيانات الشخصية شكلاً مستحدثاً عبر الإنترنت يتمثل في بنوك المعلومات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة للاتصال، الأمر الذي يجعلها عرضة للعديد من الانتهاكات والاعتداءات والتلاعب بها من أجل أغراض إجرائية.

ويتجسد التعامل مع حماية المعلومات الشخصية ضمن العديد من المحاور المنفصلة وتمكن أهمية حمايتها في كون جل الانتهاكات التي يتعرض لها الحق في الحياة الخاصة يمكن أن تقع في نطاقها، ومن ذلك الجمع والتخزين غير المشروع للمعلومات والبيانات الشخصية والمعالجة الآلية للبيانات الشخصية دون ترخيص واتلافها أو التلاعب بها.

كذلك يمكن أن يتعرض الأفراد للتعدي على بياناتهم الشخصية، بواسطة المعالجة الآلية لها بصفة غير مشروعة من طرف الشركات التجارية، من خلال الجمع أو التسجيل أو التنظيم أو الحفز أو الملائمة أو التغيير أو الاستخراج أو الاطلاع أو الاستعمال أو الإيصال عن طريق الإرسال أو النشر أو أي شكل آخر من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيئي.³⁹

³⁸ - زادي صفية، المرجع السابق، ص 28.

³⁹ - المادة الثالثة من قانون 18-107 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ويتمثل فعل الانتهاك للحق في الحياة الخاصة للأفراد في عملية جمع وتخزين بيانات صحيحة عنهم، لكن على نحو غير مشروع وغير قانوني، ويستمد هذا الجمع والتخزين صفته غير المشروعة إما من الأساليب غير المشروعة المستخدمة للحصول على هذه البيانات والمعلومات، أو من طبيعة مضمونها⁴⁰.

فقد ينتج عن نشر معلومات خاطئة أو ناقصة أو غير مشروعة أو كاذبة، بل قد ينتج عن نشر معلومة صحيحة ولكن لا يكون هناك حق في نشرها، وليس هناك تصريح مسبق بذلك ممن تتعلق به ورغم أن الضرر في مجال هذه المسؤولية قد يكون ضررا معنويا، إلا أنه في أغلب الأحوال لا يخلو من ضرر مادي.

لذلك يمكن القول إن الجانب المالي للإنسان يعد من أسرار حياته الخاصة التي يجب عدم الاعتداء عليها، وذلك بنشر معلومات تتعلق بهذا الجانب، عبر أية وسيلة من وسائل الاتصال، ويزداد الاعتداء حدة إذا كانت المعلومات غير صحيحة أو ناقصة، فالمعلومات المالية هي معلومات شخصية يحميها الحق في احترام الحياة الخاصة.

فمن حيث الأساليب المشروعة فقد يتم الاعتداء على وسائل تشكل انتهاكا واضحا للخصوصية وذلك من أجل جمع المعلومات والبيانات عن الأفراد، ومن ضمن هذه الأساليب مراقبة الرسائل المتبادلة وذلك من أجل جمع المعلومات والبيانات عن الأفراد، ومن ضمن هذه الأساليب مراقبة الرسائل المتبادلة واعتراضها والتقاطها عن طريق البريد الإلكتروني أو توصيل أسلاك بطريقة خفية إلى الحاسوب الذي تختزن بداخله البيانات أو التوصل بطريق غير مشروع إلى ملفات بيانات تخص آخرين.

وتعد جريمة الاطلاع والجمع غير المشروع للبيانات الشخصية من الجرائم العمدية التي تتطلب قصدا جنائيا عاما، يتكون من العلم والإرادة، فيكفي أن يعلم الجاني أنه ممنوع من ولوج هذا النظام المعلوماتي أو البقاء فيه، ومع ذلك تتجه إرادته إلى القيام بهذا التصرف المخالف للقانون فالجريمة تكتمل وتتحقق حتى لو كان هدف الجاني المغامرة، أو الفضول والنزهة⁴¹.

كما أن المعلومات المتصلة بالجرائم والعقوبات بالنسبة للأشخاص يجب أن تكون بمنأى عن أي تجميع أو حفظ من قبل الشركات، فلا يجوز أن يقوم بتجميع هذه المعلومات وتخزينها في الحواسيب إلا

⁴⁰ - نهلة عبد القادر المومني، الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، لبنان، دون سنة نشر، ص 174.

⁴¹ - بن حيدة محمد حماية الحق في الحياة الخاصة، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان 2016/2017، ص 226.

الجهات القضائية والسلطات العامة في الدولة، وفي حدود اختصاصاتها القانونية وذلك حفاظا على سمعة الأشخاص واعتبارهم نظرا لما لهذه المعلومات من خطورة على مستقبلهم العملي⁴².

عرف المشرع الجزائري المعطيات ذات الطابع الشخصي بأنها كل معلومة بغض النظر عن دعائها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لا سيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية⁴³.

فإذا تم جمع المعلومات أو البيانات الاسمية لهدف محدد من قبل شخص أو جهة ما، ثم وصلت هذه المعلومات إلى شخص أو جهة أخرى تقوم بجمع معلومات لغاية أخرى، فإن تجميع هذه المعلومات إلى تلك نتيج للحائز فرصا كبيرة وخطيرة لإيقاع الضرر بالفرد.

من المبادئ الأساسية أن تخزين المعلومات لا يعنى أن هذه المعلومات قد انتقلت من الخصوصية إلى العلنية، كما أن الرضاء بالتجميع والتخزين لا يعني حرية تناول ونقل المعلومات إلى جميع الناس.

فانتهاك الحق في الحياة الخاصة قد يتخذ صورة الإفشاء غير المشروع للبيانات والمعلومات الاسمية، فالجمع للمعلومات في هذا الفرض يكون قد تم بصورة مشروعة، إلا أن هذه البيانات والمعلومات يمكن الاطلاع عليها من قبل عدد كبير من الأشخاص العاملين في حقل المعلوماتية وبالتالي تكون معرضة لخطر انتهاك سريتها وخصوصيتها وإفشائها للغير⁴⁴.

كما أن المشرع الجزائري قصد بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي كل عملية أو مجموعة عمليات منجزة بطرق أو بوسائل آلية أو بدونها على معطيات ذات طابع شخصي، مثل الجمع أو التسجيل أو التنظيم أو الحفظ أو الملائمة أو التغيير أو الاستخراج أو الاطلاع أو الاستعمال أو الإيصال عن طريق الإرسال أو النشر أو أي شكل آخر من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيئي وكذا الإغلاق أو التشفير أو المسح أو الإتلاف⁴⁵.

يتحقق الاعتداء على المعلومات بفعل الحيازة، ويستوي أن تكون حيازتها بقصد تصنيفها أو نقلها أو علاجها تحت أي شكل فيجب بداية ثبوت واقعة الحيازة، حتى يتسنى له تصنيف هذه المعلومات أو نقلها أو علاجها.

42 - نهلة عبد القادر المومني، المرجع السابق، ص 175.

43 - المادة الثالثة من القانون رقم 18-07 السابق ذكره.

44 - نهلة عبد القادر المومني المرجع السابق، ص 178

45 - المادة الثالثة من القانون رقم 18-07 السابق ذكره.

أما الإفشاء فيتحقق بفعل الكشف عنها للغير الذي لا يكون من حقه الاطلاع عليها، أما إذا كان من حق الشخص الاطلاع عليها فإن النشاط المادي لا يعد متوافراً، وبالتالي لا تتحقق الجريمة، أما الركن المعنوي لجريمة الإفشاء غير المشروع فتتخذ صورة العمد أو الخطأ، وتتحقق صورة العمد بتوافر القصد الجنائي الذي يقوم على توافر العلم والإرادة، أما صورة الخطأ فتتحقق إذا كان فعل الإفشاء قد وقع نتيجة إهمال أو رعونة أو ترك للمعلومات الاسمية⁴⁶.

الخاتمة:

تعد الحياة الخاصة قطعة غالية من كيان الأفراد لا يمكن انتزاعها منهم، فالإنسان بحكم طبيعته له أسرار الشخصية ومشاعره الذاتية وخصائصه المميزة، ولا يمكن أن يتمتع بهذه الملامح إلا في إطار مغلق، وتقتضي حرمة الحياة أن يكون للفرد الحق في إضفاء السرية على مظاهرها. ومما سبق يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

أن الشركة التجارية شخص معنوي خاضع للقانون الخاص، لا يمكنها مباشرة نشاطها الإجرامي بنفسها، وإنما عن طريق أشخاص طبيعيين يعبرون عن إرادتها، ولقد حدد المشرع صفة الجناة في جرائم الشركات التجارية فهي تتمثل في الشركة التجارية، وممثليها القانونيين أو أحد أجهزتها.

الجريمة المتعلقة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي هي كل فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبير احترازي، ولذلك فلا يعتبر أي فعل جريمة إلا إذا تم النص على ذلك في قانون العقوبات أو القوانين الخاصة وهو في هذه الحالة القانون رقم 18-07 السابق ذكره، إذ أن الأصل في الأمور الإباحة، وهذا ما رسخ في عالم القانون الجزائي مبدأ الشرعية، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

كفل المشرع الجزائري الحق في الاطلاع على المعلومات للكافة وبأن يكون مجانيا وبحرية ما عدا ما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة التي استثنائها عن الاطلاع، وحدد صور وأشكال الاعتداء عليها، ومن ذلك الجمع والتخزين غير المشروع للمعلومات والبيانات الشخصية، وكذا المعالجة الآلية للبيانات الشخصية دون ترخيص وإتلافها أو التلاعب بها.

نص المشرع الجزائري على أنه يجب أن يتم معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، مهما كان نص المشرع الجزائري على أنه يمكن السلطة الوطنية القيام بالتحريات المطلوبة ومعاينة المحلات والأماكن

⁴⁶ - بن حيدة محمد، المرجع السابق، ص 225

صنور فاطمة الزهرة

التي تتم فيها المعالجة، باستثناء محلات السكن، ويمكنها للقيام بمهامها الولوج إلى المعطيات المعالجة وجميع المعلومات والوثائق أيا كانت دعامة.